تقرير الاجتماع المواضيعي بشأن الحلول الدائمة المستوطنات العشوائية في الموصل والقيّارة

آذار ٢٠٢٤

التاريخ: ١٣ آذار, ٢٠٢٤

المنطقة المستهدفة: المستوطنات العشوائية في الموصل والقيّارة

الغرض: مناقشة الوضع الحالي للمستوطنات العشوائية في الموصل والقيّارة، من أجل تلبية احتياجات الأسَر النازحة، ومتابعة وإيجاد حلول دائمة، وفهم أنواع الخدمات المتاحة فيها. كما توفر المناقشة فرصة للسلطات المحلية لتبادل وجهات النظر حول سياسة الحكومة بشأن المواقع العشوائية، وخطط المحافظة للاستجابة للاحتياجات أو التحديات التي تواجهها الأسَر النازحة في هذه المواقع.

الحضور:

ممثلو الحكومة

- علي عمر: معاون المحافظ للمنظمات غير الحكومية والنازحين
- صالح حسن علي: قائممقام الموصل
- أحمد محمد محمود: ممثل مديرية الكهرباء
- صالح علي: مدير المركز المشترك للتنسيق والرّصد في نينوى
- رافعة محمد: قسم المرأة – محافظة نينوى
- زينب محمد: ممثلة مديرية الآثار
- حذامة محمد: مدير التربية
- جاسم لطيف: ممثل مديرية المنتوجات النفطية
- إدريس هاني: ممثل البلدية
- ياسر عبد المنعم: مدير بلدية القيّارة
- سنان صبحي: مدير البيئة
- أحمد محمد عبدالله: مدير عقارات الدولة
- عبدالله هاشم: معاون المحافظ للتخطيط
- هيثم ثامر عبد الجبار: ممثل مديرية الزراعة
- مراد رعد مشكور: ممثل مديرية الآثار
- فراس سالم حسين: معاون مدير بلدية الموصل
- مؤيد صادق إلياس: مدير الماء

ممثلو المجتمع

- لا شيء (أثار الحاضرون مخاوف بشأن المشاركة إلى جانب السلطات المحلية، وجرت مناقشات منفصلة مع أهالي هذه المناطق، وتم إدراج آرائهم وملاحظاتهم في هذا التقرير)

ممثلو الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية

- رياض الخضرة: لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
- عبد الله بكر: مدير مكتب المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في نينوى
- محمد شريف: المنظمة الدولية للهجرة
- فراس السلمان: المنظمة الدولية للهجرة
- مثنى صفاوي: موئل الأمم المتحدة (Habitat)
- ليث إياد: منظمة Acted
- عمر خورشيد: المجلس الدنماركي للاّجئين (DRC)
- عبدالله فارس: منظمة جود الإنسانية للتنمية والبناء
- محمود إسماعيل: منظمة جود الإنسانية للتنمية والبناء
- حنان علي: RWG / DSTWG
- حسن سليمان: RWG / DSTWG (مُيسّر)

مناقشة الحلول الدائمة للمواقع العشوائية في الموصل والقيّارة

تمهيد:

في كانون الثاني ٢٠٢٤، أفادت مصفوفة تتبّع النزوح في العراق أن ١٠,٢٢٨ أسرة في العراق معرضة لخطر التخلية أو الطرد. وبحسب تقارير مصفوفة تتبّع النزوح، إن ٨٪ من النازحين معرضين لخطر التخلية، إضافة إلى ١٨٪ من العائدين، و٧٤٪ من المقيمين. وإن ٥٥٪ من الأسَر المعرضة لخطر التخلية موجودة في نينوى، خاصة في قضائيَ الموصل والبعاج (٢٧٪ في القيارة، و١٠٪ في مركز الموصل، و١٣٪ في مركز البعاج). إذ يوجد في قضاء الموصل أنواع مختلفة من المستوطنات العشوائية، من ضمنها مثلاً المباني غير المكتملة والبنايات الحكومية والهياكل الطينية والأماكن الدينية والمدارس، وأنّ ٦٠٪ من هذه المواقع هي أراضٍ عامة، و٤٠٪ منها أراضٍ خاصة. وكانت المواقع العشوائية في العراق قد ازدادت بسبب النزاعات المتتالية منذ عام ٢٠٠٣، والتي ألحقت أضراراً جسيمة بالبنية التحتية والمساكن. كذلك، تسببت الأزمات والنزاعات والاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية إلى النزوح الداخلي المرتبط بالنزاع والاقتصادي.

وفي قضاء الموصل، ظهرت التهديدات بالطرد في أيلول ٢٠٢٣ من قبل السلطات المحلية، مدفوعة بالدرجة الأولى برغبة السلطات المحلية في استعادة الأراضي الحكومية، لبناء منشآت عليها أو لتنفيذ مشاريع البنية التحتية المخطط لها على تلك الأراضي. ومنذ عام ٢٠٢٢، أجرى أعضاء فريق التنسيق على أساس المناطق في الموصل، عدة اجتماعات مع السلطات على مستوى محافظة نينوى، بما في ذلك الدوائر الخدمية، من أجل استكشاف الحلول القائمة على الحقوق للأسَر التي تعيش في ظروف محفوفة بالمخاطر. وسعت تلك الاجتماعات إلى تحديد التوصيات الرئيسية التي يمكن للسلطات المحلية اعتمادها، وتحديد فرص الدعم من قبل مجتمع الإغاثة.

تاريخ المستوطنات العشوائيّة وتحدياتها في قضاء الموصل:

وفقاً لمعاون مدير بلدية الموصل، السيد فراس سالم، ظهرت المستوطنات العشوائية في الموصل بعد عام ٢٠٠٣، ثم توسعت بشكل ملحوظ خلال نزاع عام ٢٠١٤وبعده. وفي ظل غياب فرض القانون، قام الأهالي ببناء المنازل كما يحلو لهم، واستقروا على الأراضي التابعة لبلدية الموصل وغيرها. إضافة إلى ذلك، ذكرَ السيّد فراس أن النموّ السريع في عدد سكان المدينة أدى على مرّ السنين إلى الحاجة إلى مساكن أكثر مما يمكن للمدينة استيعابه. وذكرَ السيّد فراس أمثلة عديدة على الطرق التي تسببت المنازل بقطعها، ومنعت البلدية من استكمال أعمال الطرق فيها، فضلاً عن توقف العمل على جسر الفلاح بسبب ٧٧ منزل عشوائي قطعت الطرق المؤدية إليه، رغم اكتماله. ومن الأمثلة الأخرى، طريق استراتيجي في حيّ المنصور، يُعتقَد أن ٤٠٠ منزلاً قطعت الوصول إليه، مما منع البلدية من استكمال أعمال الطرق بسبب مخالفات بناء المساكن على أراضي البلدية.

وبحسب السلطات، فإنّ لاحتلال الأراضي الحكومية آثاراً سلبية على خطط التوسع المستقبلية للمدينة. وبما أنّ العديد من الأراضي الزراعية قد تم توزيعها من قبل الجمعيات المحلية، ولظهور العديد من الأحياء بشكل عشوائي دون تخطيط للشوارع أو الخدمات العامة، فإن ذلك يتعارض مع خطط التوسع في المدينة.

وبالنسبة للقيّارة، أشار مدير البلدية إلى أن عدد ترتيبات الإيواء المشيّدة بشكل غير رسمي (٢,٧٧٤) يفوق عدد المنازل الرسمية المخطط لها (٢,٦٠٠). وقبل عام ٢٠٠٣، كان هناك ٦٠٠ منزل عشوائي، ثم ازداد العدد بعد عام ٢٠٠٣ في ٩ أراضٍ عامة في القيارة تضّم ١١٦ مستوطنة عشوائية. كما ذكرَ مدير البلدية أن هناك اكتظاظاً في المدارس، والبلدية غير قادرة على بناء مدارس جديدة بسبب مخالفات البناء. من جهة أخرى، تؤثر المواقع العشوائية على خطط البلدية لإنشاء مساحات خضراء وشقّ الطرق. وعلى غرار مدير بلدية الموصل، أوضح مدير بلدية القيّارة أن ازدياد المواقع العشوائية حدث بسبب عدم تطبيق القانون وتجاهل المواطنين للتعليمات، حيث يعتقد أن الأشخاص الذين يبنون منازل كبيرة على الأراضي الحكومية

يريدون الاستفادة من كونها مجانية. ووفقاً للبلدية، فإن القيّارة محاطة من جميع الجهات بنهر وآبار نفط وقنوات لتصريف لمياه الأمطار. وهذه العوامل تحدّ من خيارات التوسع في المدينة.

وأشار السيّد علي عمر إلى أن مشكلة المستوطنات العشوائية منتشرة على نطاق واسع وتؤثر على نينوى بأكملها، ويرجع ذلك في الغالب إلى أنّ الحكومة لم توزع أراضٍ سكنية منذ عام ٢٠٠٣ على الرغم من تزايد عدد السكان والحاجة إلى المزيد من الأراضي، إضافة إلى عدم وجود مشاريع سكنية تستوعب الزيادة السكانية.

وتحدث ممثلو المنظمات غير الحكومية عن مسألة التعويضات، حيث أنّ العديد من الأسَر لم تحصل على التعويض الذي يمكن أن يشجعها للعودة إلى مناطق الأصل. كما تحدثوا عن الوضع الصعب في مناطق الأصل ومناطق العودة المحظورة التي يجب أن تحلها الحكومة لكي يعود أهلها إليها.

تأثير إغلاق المخيمات:

تحدث السيد صالح علي، قائممقام الموصل ومدير ناحية القيّارة أيضاً، عن قريتي الحواسم والسّد في القيّارة اللتين ظهرتا بعد إغلاق مخيمات نينوى، لا سيمّا مخيم جدعة -0. حيث كانت أراضي هذه المنطقة خالية، لكن بعض الأسَر من داخل نينوى وصلاح الدين وكركوك استقرت عليها بعد فشلها في العودة إلى مناطقها الأصلية، بسبب عقبات مختلفة؛ منها مثلاً دمار المساكن ونقص الخدمات وسبل العيش، والتحديات الأمنية والسياسية. وهذه الأسَر تعيش في مبانٍ غير مكتملة، وما يزال بعضها يعيشون في خيام. إضافة إلى ذلك، ووفقاً للسيد صالح، انتقلت بعض الأسَر إلى الموصل، بعد إغلاق المخيمات لأنها لم تستطع العودة إلى مناطقها الأصلية لنفس الأسباب المذكورة.

التحديات المتعلقة بإزالة المستوطنات العشوائية:

مدير بلدية الموصل هو رئيس لجنة الحلول التي تم تشكيلة مشكلة المستوطنات العشوائيه، والعمل على إيجاد حلول لهذه المواقع. وذكر مدير البلدية أن السيّد رئيس الوزراء كان قد أصدر في الصيف الماضي توجيهات لإزالة المستوطنات العشوائية، وأن سلطات فرض القانون اتخذت إجراءات لإزالة بعض المحلات العشوائية؛ إلاّ أن بعض أعضاء مجلس النواب تدخلوا على الفور، وبدأوا حملة على وسائل التواصل الاجتماعي ضد إزالة المستوطنات العشوائية، والضغط على السلطات لإيقاف التنفيذ. وأشار مكتب المحافظ إلى أن بعض النوّاب قطعوا وعوداً انتخابية للأسَر التي تشغل الأراضي العامة، الأمر الذي جعل من الصعب على السلطات إزالة التجاوزات. كما ذكر مدير تربية نينوى أن الأراضي المخصصة لمديرية التربية في حيّ الانتصار مسكونة حالياً، وأن المديرية غير قادرة على بناء مدارس جديدة بسبب تجاوز الأهالي عليها.

خطط الحكومة:

عندما سأل ممثلو المنظمات غير الحكومية عن إمكانية إيجاد حلول دائمة للأسَر التي تعيش في هذه المواقع، أجاب مدير البلدية أنّ هذا غير ممكن في الوقت الحالي، لأنهم سيحتاجون إلى موارد مالية كبيرة لبناء مساكن لهذه الأسَر القادمة من المخيمات ومناطق أخرى. وذكر مكتب المحافظ أنّ لدى الحكومة خططاً لبناء ٢,٥٠٠ وحدة سكنية في الموصل للأسَر المهددة بالطرد؛ وأنّ توسيع المدينة سيحل أزمة السكن في الموصل؛ حيث أن الخطة تتضمن إضافة ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية. ومن جهة أخرى، يعمل فريق الجهد الخدمي الذي شكلّه رئيس الوزراء لتقديم الخدمات للمستوطنات العشوائية في العراق، على تقديم الخدمات للمستوطنات العشوائية خارج مخططات المدينة. مع ذلك، أكدت السلطات أنّ ليس هناك حل دائم دون إزالة المستوطنات العشوائية من المدينة.

أما بالنسبة للقيّارة، فذكر مدير بلديتها أن هناك خططاً لإنشاء مدينة القيارة الجديدة بالقرب من المدينة الحالية، حيث لا توجد إمكانية لتوسيع المدينة الحالية؛ لكن هذه الخطة مقيدة بسبب عدم وجود موافقات ونقص الموارد المالية؛ وأن الوزارات ذات الصلة لا تدعم الفكرة.

توسعة الموصل:

ذكر معاون مدير بلدية الموصل أن خطة توسيع مدينة الموصل حالياً ما تزال طور الدراسة، دون الإشارة إلى المدة التي قد يستغرقها التخطيط والتنفيذ. وبما أنّ هناك مستوطنات عشوائية على بعض الأراضي الحكومية، وأنّ أن هناك أراضٍ أخرى ذات ملكية خاصة، فإن الحكومة تحتاج إلى تمويل لاستخدام هذه الأراضي. وذكر مكتب المحافظ أنه السيّد رئيس الوزراء خلال زيارة قام بها مؤخراً إلى الموصل، أكد على أهمية التوسعة وأعرب عن دعمه الكامل لهذا المشروع.

الوضع الحالي في المستوطنات العشوائية:

تحدث قائممقام الموصل عن الوضع الحالي في العشوائيات في الموصل، وأقرّ بأن بعض الأسَر تعيش في ظروف صعبة، حيث يعيش بعضها في الأحياء الفقيرة أو المباني غير المكتملة أو الخيام. وأشار القائممقام إلى أن بعض الأسَر الميسورة بنَت بيوتاً مناسبة على الأراضي الحكومية. وبالنسبة للخدمات، فإنّ بعض الأسَر في بعض المناطق تحصل على الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء من الدوائر الخدمية الحكومية، بينما يتجاوز البعض الآخر في حالات أخرى على شبكات الكهرباء أو الماء. ومن جهة أخرى، يقدم فريق الجهد الخدمي حالياً خدمات لبعض الأحياء الواقعة خارج خطط المدينة.

وذكر مدير بلدية القيّارة أنّ معظم الأسَر التي تعيش في مناطق عشوائية تحصل على الكهرباء والماء، فضلاً عن إمكانية وصولها إلى المدارس والمراكز الصحية. وذكر السيد صالح حسن أنّ وضع المستوطنات العشوائية جيد في حمام العليل، نظراً لعددها القليل هناك.

مقابلات مع أسَر تعيش في مستوطنات عشوائية:

نظراً لعدم حضور ممثلين عن المستوطنات العشوائية في الموصل والقيّارة الاجتماع خشية تعرضهم للانتقام أو الاستهداف، أجرت مجموعة العمل من أجل العودة، ومجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة مقابلات منفصلة مع أسَر هذه المستوطنات، كما يأتي: ٣ أسَر من حيّ الانتصار، و٤ أسَر من حيّ التَنك، و٣ أسَر من رجم حديد؛ كما أجرت في الوقت ذاته مقابلات هاتفية مع أفراد من القيّارة والشورة والحواسم.

وأفادت بعض الأسَر أنها ممنوعة من العودة إلى مناطقها الأصلية مثل قرى حسن شام، بينما تعيش أسَر أخرى في مستوطنات عشوائية لأنها لا تملك الموارد المالية اللازمة للعيش في مساكن مشروعة. من جهة أخرى، ليس لديهم أية معلومات عن خطط توسيع المدينة، علماً أن الأمر سيّان بالنسبة لهم، كونهم لا يملكون المال اللازم لشراء أو بناء منازل في المناطق الجديدة؛ واقترحوا أن تمنحهم الحكومة موافقات رسمية لاستقرارهم في المستوطنات الحالية، وتسجيل تلك الأراضي باسمهم.

وأفادت بعض الأسَر أن الحكومة لم تدعمهم؛ بخلاف المنظمات غير الحكومية التي دعمتهم في بعض المناسبات، لا سيّما بالمواد غير الغذائية والسلال الغذائية. وفي الوقت نفسه، حصل بعض الأهالي على الخدمات الأساسية، بينما أشار آخرون إلى أنهم لم يحصلوا.

التوصيات:

الموصل:

- بالنسبة للأسَر المعرضة لخطر التخلية، اقترح السيّد علي عمر أن يكون للجنة الحلول دور في اختيار الأسَر التي تستفيد من المشاريع السكنية؛ كالمشاريع السكنية التي تنفذها منظمةHabitat ، ومشروع بناء ٢,٥٠٠ وحدة المقرر تنفيذه من قبل الحكومة بناء على تعليمات رئيس الوزراء. كما يمكن للجنة الحلول لاحقاً إعطاء الأولوية للأسَر المعرضة لخطر التخلية، وإدراجها في هذه المشاريع السكنية.
- أن تقوم لجنة الحلول بإطلاع الوكالات الوطنية والدولية على خطط التخلية، فربمّا تستطيع الوكالات المعنية إعالة هذه الأسَر.
- أن يشارك مدير تربية نينوى خطط إنشاء مدارس جديدة في حيّ الانتصار، إضافة إلى تفاصيل أراضي مديرية التربية في هذا الحيّ.

القيّارة:

- اقترح مكتب المحافظ على بلدية القيّارة وضع خطة لمدينة القيّارة الجديدة، يمكن رفعها بعد ذلك إلى محافظ نينوى الذي يمكنه متابعة ذلك مع الوزارات المعنية في بغداد.
- اقترح قائممقام الموصل نقل ملكية الأراضي التي كانت معسكرات، من وزارة الدفاع إلى وزارة البلديات لتكون جزءاً من خطط التوسع في القيّارة. وأنَ بإمكان مدير ناحية القيّارة طرح الفكرة على محافظ نينوى.

مناقشة الحلول الدائمة للمواقع العشوائية في الموصل والقيارة

حلول دائمة في العراق
Iraq Durable Solutions

RWG Iraq
Returns Working Group